التفاؤل يسود أوساط المتداولين

مؤشرات البورصة ترتفع لرابع جلسة على التوالي

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 20.6 نقطة ليبلغ مستوى 5289.16 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.39 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 205.9 مليون سهم تمت عبر 8387 صفقة نقدية بقيمة بلغت 29.16 مليون دينار (نحو 102.06 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 12.3 نقطة ليبلغ مستوى 4172.24 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.30 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 151.14 مليون سهم تمت عبر 4978 صفقة نقدية بقيمة 9.03 مليون دينار (نحو 31.60 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 24.7 نقطة ليبلغ مستوى 5853,06 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.42 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 54.8 مليون سهم تمت عبر 3409 صفقات بقيمة 20.12 مليون دينار (نحو 70.42 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 15.7 نقطة ليبلغ مستوى 4183.77 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.38 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 127.2 مليون سهم تمت عبر 3717 صفقة نقدية بقيمة 7.6 مليون دينار (نحو 26.6 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (آبار) و(مدار) و(الهلال) و(الأنظمة) أما شركات (أرزان) و(أعيان) و(أهلي متحد) و(بتروجلف) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (حيات كوم) و(امتيازات) و(يونيكاب) و(اسمنت خليج) الأكثر انخفاضا.

وارتفعت مؤشرات 10 قطاعات عند الإغلاق يتصدرها التكنولوجيا بنمو نسبته 7.94 %، بينما تراجع قطاعان فقط بنهاية التعاملات، الأول قطاع المواد الأساسية وانخفض مؤشره بنسبة 0.89 %، والثاني الخدمات الاستهلاكية وهبط بنحو 0.09 %.

البورصة تحافظ على بريقها الأخضر

وجاء سهم «الهلال» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 20.93 %، فيما تصدر سهم «حيات كوم» القائمة الحمراء متراجعاً بنحو 14.12 %.

وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 4.4 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 0.32 %، بينما تصدر سهم «أرزان» نشاط الكميات بتداول 30.25 مليون سهم مرتفعاً بواقع 7.16 %.

وقال المحلل الفني لسوق المال، مراد الدمغي إن الصعود المتواصل للمؤشرات الرئيسية في الجلسات الأخيرة يدعمه تفاؤل يسود أوساط المتداولين والمستثمرين على حد سواء.

وأوضح الدمغي أن هذا التفاؤل نابع من انتهاء فترة إفصاح الشركات عن النتائج المالية الخاصة بالنصف الأول، التي أظهرت تراجعاً مقارنة بنظيراتها للفترة نفسها من عام 2019؛ لكن شعور إيجابي لدى عموم المتداولين بتحسن تلك النتائج مع انتهاء عام 2020.

وأشار إلى أن توالي فتح الأنشطة الاقتصادية بشكل تدريجي في الكويت ودول الجوار والاقتصادات العالمية يدعم الشعور الإيجابي المتفائل نحو تحسن الأوضاع بشكل عام في الفترة المقبلة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط وتوقع بلوغه مستويات أعلى مع استقرار الأوضاع الاقتصادية.

«أسواق المال» تغرم «لوجستيك» 5 آلاف دينار

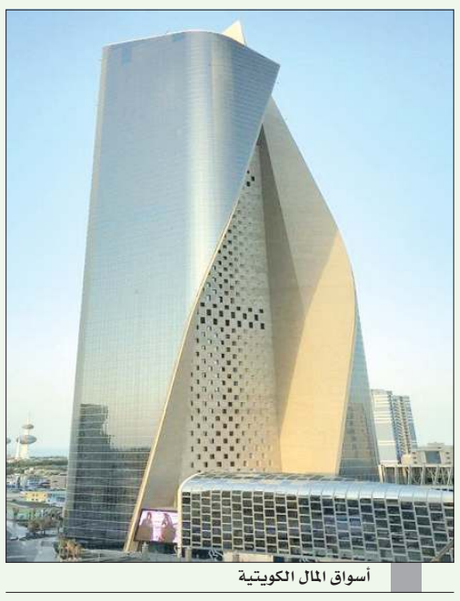
أسواق المال الكويتية

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية عن صدور قرار مجلس التأديب في جلسته المنعقدة أمس الخميس في المخالفة رقم (45/2020مجلس تأديب) (32/2020هيئة) والمُقيدة ضد شركة كي جي إل لوجستيك.

وقالت الهيئة في بيان على موقعها الرسمي إن قرار مجلس التأديب جاء بتغريم «لوجستيك» مبلغ 5 آلاف دينار لعدم قيامها بتقييم عقاراتها الأجنبية والمحلية المدرجة تحت بند «الممتلكات والمعدات» في بيانات عام 2018.

وأوضحت أن العقارات محل التقييم عبارة عن مبان كائنة في الكويت بقيمة دفترية تُقدر بنّحو 5.044 مليون دينار، وعقارات قيد التطوير محلية وأجنبية بقيمة دفترية تُقدر بحوالي 21.791 مليون دينار.

وتحولت «لوجستيك» للخسارة في النصف الأول من العام الجاري بقيمة 1.94 مليون دينار، مقابل أرباح نفس الفترة من العام الماضي بنحو 3.11 مليون دينار.

مع استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالقيود المفروضة

«الوطني»: أسعار النفط تبحث عن مسار تصاعدي وسط تداعيات جائحة «كوفيد- 19»

- الأسواق تسعى جاهدة للخروج من التداول ضمن نطاق محدود ولكنها ما زالت مكبلة بمخاوف تزايد معدلات الإصابة

مؤشرات انتاج النفط وعدد الحفارات

مؤشرات الإنتاج ومعدل التزام منظمة أوبك في يوليو

- استمرار تحسن الطلب بوتيرة بطيئة وإن كان بمعدل أسرع من نمو الإمدادات من داخل وخارج منظمة الأوبك

- التوقعات تشير إلى استقرار الأسعار في ظل محافظة الأوبك وحلفائها على ضبط أوضاع السوق حتى نهاية العام
- منحنى الانتعاش الاقتصادي يبتعد أكثر فأكثر عن اتخاذ شكل حرف V

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن أسعار النفط حاولت مؤخرا تجاوز الحدود العليا لنطاقات تداولها على مدار الشهرين الماضيين، إذ لامست أسعار العقود الآجلة لكل من مزيج خام برنت وغرب تكساس الوسيط أعلى مستوياتها المسجلة في خمسة أشهر، وتمكنت من الوصول خلال الأسبوع الماضي إلى 45.46 دولاراً للبرميل و42.9 دولاراً للبرميل على التوالي. ومنذ وصول سعر مزيج خام برنت إلى أدنى مستوياته المسجلة والتي بلغت 19.3 دولاراً للبرميل في 21 أبريل، عاد مجدداً للارتفاع بأكثر من الضعف (+ 135%) وذلك على الرغم من أنه ما يزال متراجعاً بنسبة تفوق 31 % حتى الآن منذ بداية عام 2020 .

وساهمت بعض العوامل في تحريك أسعار النفط مؤخراً، والتي تمثلت في مزيج من بيانات الوظائف الأمريكية التي جاءت أفضل من المتوقع وتراجع مخزون النفط الأمريكي للأسبوع الثالث على التوالي، فقد كشف بيان الوظائف الصادر عن وزارة العمل الأمريكية عن تراجع مطالبات البطالة الأسبوعية الأولية من 1.19 مليون إلى 963 ألف في الأسبوع المنتهي في 8 أغسطس، وتعد تلك هي المرة الأولى التي يقل فيها هذا المعدل عن مليون طلب منذ منتصف مارس. وفي نفس الأسبوع، انخفضت مخزونات الخام التجارية في الولايات المتحدة بمقدار 4.5 مليون برميل لتصل إلى 514 مليون برميل (5-% مقارنة بأعلى مستوياتها المسجلة والتي بلغت 540 مليون برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في 19 يونيو).

ومن جهة أخرى، ما تزال المخزونات أعلى بحوالي 49 مليون برميل (10 %) من المتوسط الموسمي، إلا أنها آخذة في التراجع. وتوفر المخزونات حوالي 35 يوما من الإمدادات مقارنة بأعلى المستويات التاريخية المسجلة والتي تصل إلى 42 يوماً في أوائل شهر مايو. كما تراجعت مخزونات البنزين ونواتج التقطير. إلا أن أنشطة مصافي التكرير ما تزال تسير بوتيرة بطيئة نظراً لعودة ظهور حالات الاصابة بفيروس كورونا. ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب مؤخرا على المنتجات المكررة، إذ بلغ 14.7 مليون برميل يومياً، إلا أنه ما يزال متراجعاً بنسبة 15 %، على أساس سنوي.

ويقلق استمرار ارتفاع حالات الاصابة بكوفيد19-على مستوى العالم الأسواق المالية ويؤجج مخاوف الطلب على النفط، كما يساهم في تراجع النشاط الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى أن الأسعار قد تواصل تحركها ضمن نطاق محدود لحين ارتفاع مستويات الطلب على نحو كبير. كما قد تظهر حزم تحفيز مالية إضافية، أو قد تشهد مخزونات النفط الخام والبنزين تراجعات شديدة، أو قد تتسارع وتيرة نمو النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الكبرى المستهلكة للنفط مثل الصين، أو قد يتم التوصل إلى تطوير لقاح للفيروس.

تطلعت الأسواق إلى تمرير صانعي السياسات في الكونجرس الأمريكي لحزمة تحفيز مالي بقيمة تريليون دولار، إلى جانب حزمة التحفيز الاقتصادي لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا، إلا أن التطورات السياسية عطلت إقرار تلك التدابير، ومن المقرر عودة المجلس للانعقاد في سبتمبر بعد انقضاء فترة العطلة السنوية.

وساهمت مشتريات الصين من الخام على مدار الأشهر الأخيرة في تشديد أوضاع أسواق النفط، فقد وصلت الواردات في يونيو إلى مستوى قياسي بلغ 12.9 مليون برميل يومياً وفقاً للإدارة العامة للجمارك، محطمة بذلك الرقم القياسي الذي سجلته الشهر السابق والذي بلغ 11.3 مليون برميل يومياً، إذ استغلت الصين حرب أسعار النفط السعودية الروسية لزيادة مشترياتها من النفط الخام الرخيص. كما سجلت أنشطة مصافي التكرير أيضاً رقماً قياسياً في يوليو، مرتفعة بنسبة 12 %، على أساس سنوي، إلى 14.0 مليون برميل يومياً وفقاً للبيانات الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء.

وعلى الصعيد العالمي، تتعرض هوامش أرباح التكرير (هامش التكسير: أي الفرق بين أسعار المواد الخام وأسعار المنتجات المكررة) للضغوط نتيجة لتجاوز نمو الطلب على النفط الخام معدلات نمو الطلب على المنتجات المكررة. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط الخام خلال الأشهر القليلة الماضية في ظل تقلص الإمدادات وتوقعات نمو النشاط الاقتصادي، عكست أسعار المنتجات النفطية – البنزين والديزل (زيت الغاز) وخاصة وقود الطائرات – النمط الاستهلاكي بصورة أكثر دقة. وما يزال هامش تكسير زيت الغاز في سنغافورة منخفضاً، إذ بلغ حوالي 6 دولار للبرميل الأسبوع الماضي، بعد أن وصل إلى 16.15 دولاراً للبرميل في يناير الماضي، وفقا لوكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية.

وأدى ضعف هوامش أرباح التكرير في آسيا إلى انخفاض أسعار البيع الرسمية للنفط الخام لشهر سبتمبر من قبل منتجي النفط الإقليميين. حيث خفضت أرامكو السعودية ومؤسسة البترول الكويتية سعر كل من النفط العربي الخفيف وخام التصدير الكويتي (خفضت العلاوة السعرية عن أنواع النفط المرجعية عمان / دبي) بمقدار 0.3–0.35 دولار للبرميل.

وقامت وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها الأخير عن سوق النفط لشهر أغسطس، بتعديل تقديراتها لنمو الطلب على النفط للعام الحالي بمقدار 140 ألف برميل يومياً لتصل إلى 8.1– مليون برميل يومياً على خلفية ضعف حركة التنقل بسبب الجائحة. ويعتبر ذلك أكبر انكماش سنوي يشهده الطلب على النفط على الاطلاق، فقد انخفض إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 91.9 مليون برميل يومياً في المتوسط في عام 2020. وبصفة خاصة، تراجع الطلب على وقود الطائرات بصورة مثيرة للقلق، إذ انخفض عدد الكيلومترات الجوية التي تم قطعها في يوليو بنسبة 67 % على أساس سنوي. ومن المقرر أن يشهد عام 2021 انتعاشاً في الطلب على النفط بمقدار 5.2 مليون برميل يومياً ليصل إلى 97.14 مليون برميل يومياً – فيما يعد أقل من مستوى ما قبل الجائحة بمقدار 3 مليون برميل يومياً تقريباً.

وعلى صعيد العرض، كان من المقرر انتهاء المرحلة الأولى من اتفاقية الأوبك وحلفائها في الأول من أغسطس لتبدأ معها مجموعة المنتجين مرحلة تقليص خفض الإنتاج من 9.7 مليون برميل يوميا إلى 7.7 مليون برميل يوميا على مدار الأشهر الخمسة المقبلة. ومن الناحية العملية، بدأت إمدادات الأوبك في الارتفاع بالفعل في يوليو على خلفية إنهاء التخفيضات الطوعية الإضافية التي تعهدت بها كل من السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان، فارتفع إنتاج المنظمة التي تضم في عضويتها 13 دولة منتجة ومصدرة للنفط بمقدار 978 ألف برميل يومياً (+ 4.4 %، على أساس شهري) إلى 23.17 مليون برميل يومياً في يوليو، مع انخفاض معدل امتثال 10 من الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك إلى 96.7 % مقابل 112.8 % خلال الشهر السابق، وفقاً للأوبك.

وفي غضون ذلك، قامت السعودية بزيادة إنتاجها بمقدار 866 ألف برميل يومياً ليصل إلى 8.41 مليون برميل يومياً (بمعدل امتثال 103 %)، كما زادت الكويت إنتاجها بمقدار 73 ألف برميل يومياً إلى 2.16 مليون برميل يومياً (102 %)، ورفعت الإمارات إمداداتها بمقدار 98 ألف برميل يومياً إلى 2.43 مليون برميل يومياً (102 %). في المقابل، لم تنجح جهود العراق ونيجيريا مجدداً في الوفاء بتعهدات اتفاقية الأوبك وحلفائها بخفض كميات أكثر من تلك المقررة لتعويض ثلاثة أشهر من فائض الإنتاج، إذ ضخ العراق 3.75 مليون برميل يومياً في يوليو (بمعدل امتثال 85 %)، إلا أنه يحتاج الآن إلى إجراء تخفيضات تعويضية بمقدار 850 ألف برميل يومياً. وقد وعدت في وقت سابق بخفض الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يومياً خلال الشهرين الحالي والمقبل. وبدأ حالياً انعقاد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة، إلا أنه لا يتوقع حدوث تغيير في السياسات. وفي ظل استمرار ضعف معدلات الطلب، فان آفاق زيادة إنتاج الأوبك وحلفائها للأسواق التي ما تزال مشبعة بالإمدادات ينذر بمزيد من الضغط على أسعار النفط. وقد يساهم في الحد من تلك المخاطر جزئياً حقيقة أن كميات الإنتاج لن تصل بالفعل إلى 2 مليون برميل يومياً بفضل التخفيضات التعويضية من قبل العراق والدول الاخرى. كما أوضحت السعودية أيضا أن معظم الإمدادات الإضافية التي تم انتاجها خلال شهر أغسطس بمقدار 588 ألف برميل يومياً سيتم استهلاكها محلياً (للوفاء باحتياجات توليد الكهرباء خلال فصل الصيف) بدلاً من تصديرها.

لا يزال إنتاج النفط الخام الأمريكي، والذي بلغ 10.7 مليون برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في 7 أغسطس، يحاول جاهدا استعادة مستوياته السابقة، فقد ظل الإنتاج منخفضاً بمقدار 2.4 مليون برميل يومياً (18.3 %) مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة على الإطلاق والبالغة 13.1 مليون برميل يومياً في فبراير، ويعاني القطاع من مصاعب انخفاض أسعار النفط وشح رأس المال وتراجع معنويات الاقبال على المخاطر لدى المستثمرين وتدابير إصلاح الميزانيات العمومية لشركات النفط. كما انخفض عدد منصات حفر النفط الأمريكية إلى 172 منصة فيما يعد أدنى المستويات المسجلة منذ طفرة ما قبل النفط الصخري في عام 2005، وفقاً للبيانات الصادرة عن شركة بيكر هيوز.

ولم ينعكس ما أثير مؤخرا حول قيام منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة بإعادة تشغيل آبار النفط المعطلة على الأرقام الأسبوعية على المستوى الإجمالي. وأظهر مشغلو النفط الصخري الذين شملهم الاستطلاع الذي أجرته شركة استشارات الطاقة ريستاد انرجي عزم الغالبية العظمى منهم استعادة الإنتاج بالكامل تقريباً بحلول نهاية سبتمبر، إلا أن تلك الخطوة تتوقف إلى حد كبير على عودة ارتفاع أسعار النفط. وأشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أنه يبدو أن إنتاج النفط في كندا والبرازيل قد بدأ في التعافي.

تشير التوقعات إلى أن امدادات سوق النفط سوف تتقلص في النصف الثاني من عام 2020 في ظل نمو الطلب بمعدلات تفوق نمو العرض. ومن المقرر أن يؤدي ذلك إلى انخفاض المخزونات العالمية والتي من المفترض أن تبلغ ذروتها في الربع الرابع من عام 2020. كما يتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار. ويصاحب تلك التوقعات تحذيراً بالغ الأهمية يتمثل في ضرورة عدم تدهور الطلب على النفط نتيجة لتفاقم معدلات الإصابة بفيروس كورونا. كما أنه يجب الحفاظ على التزام الأوبك وحلفائها. ومن جهة أخرى، ما يزال يصعب التنبؤ بالإنتاج الليبي والإيراني والفنزويلي في ظل إمكانية تراجع الأسعار، نظراً لمدى انخفاض الإنتاج إلى ما دون الطاقات الانتاجية لتلك الدول.

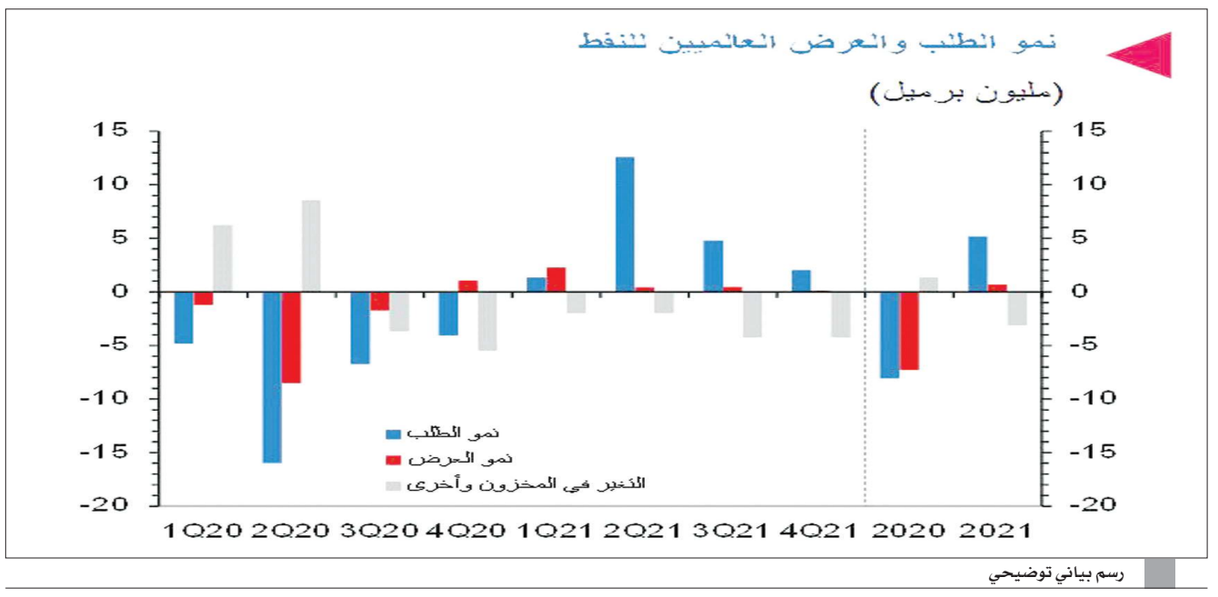

رسم بياني توضيحي